ثنائية العلاقة بين السياحة والتراث ودورهما في تحقيق التنمية المحلية بالمغرب

The relationship between tourism and heritage and their role in achieving local development in Morocco

محمد خالي
طالب باحث بسلك الدكتوراه
كلية الأداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الأول – وجدة – المغرب
leadersimo22@gmail.com

الملخص:
تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ثنائية العلاقة التي تجمع السياحة بالتراث ومدى تحقيق التفاعل بينهما في تحقيق التنمية المحلية. وتمت الدراسة على المغرب والذي يتميز برصيد تاريخي مهم وتراكم عدد كبير جدا من الواقع التاريخية والتراث الثقافي والموروث المعماري، هذه المكونات التاريخية والتراثية بالمغرب تشكل دعامة أساسية لخلق وتنشيط القطاع السياحي بالمنطقة. بالإضافة لكون الدراسة تعالج اشكالية ادماج التراث في تحقيق التنمية السياحية والمحلية بالمنطقة، واخراج التراث من دائرة الموروث الحضاري المخزون والغير مستهلك الى دائرة الاستغلال الاقتصادي النفعي وتوظيفه في خلق فرص شغل وتنمية المنطقة اقتصاديا وسياحياً.
الكلمات المفاتيح: التراث – التنمية– التخطيط-السياحة-الشغل

Abstract:
This study aims to shed light on the bilateral relationship that combines tourism with heritage and the extent of interaction between them in achieving local development. The study was conducted on Morocco, which has an important historical record and the accumulation of a very large number of historical reality, cultural heritage and architectural heritage.

These historical and heritage components in Morocco constitute a fundamental pillar for the creation and revitalization of the tourism sector in the region. In addition, the study tackles the problem of integrating heritage in achieving tourism and local development in the region, and taking the heritage out of the cultural heritage department, which is stocked and non-consumable, to the department of exploitative economic exploitation and employing it to create employment opportunities and develop the region economically and tourism.
Keywords: Heritage - Development - Planning - Tourism – Work

- مقدمة :

يعتبر التراث وعاء للحضارة، فهو يحفظ الخصائص الجوهرية لكل أمة، بما يميزها عن سواها، فيجسد عراقتها، ويسجل تاريخها، ويحفظ هويتها. والتراث يحوي العديد من القيم والفوائد الاقتصادية كأحد الموارد المستدامة، ووسيلة لتوفير المزيد من فرص العمل، وإحياء المهن والحرف التقليدية، فضلاً عن القيم الثقافية والعمرانية التاريخية والفنية، وكذلك القيم الاجتماعية بما فيها من توطين واستقرار وتكافل اجتماعي.

كما أصبحت العناية بالتراث سمة من سمات الدول المتقدمة. فكلما تقدمت الدول ثقافيا واقتصاديا، وارتفع مستوى التحضر بين مجتمعاتها، كلما زادت عنايتها بتراثها بأنواعه المادي واللامادي. وعملت على المحافظة عليه، وحمايته، وتأهيله، وتنميته، ثم استثماره اقتصادياً.

حسب تعريف اليونسكو: فإن التراث الثقافي هو ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة[1].

وفي المقابل تعتبر السياحة في العديد من الدول من أهم الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد الداخلي للدولة. وقد عرت عدة تعريفات منها:

-تعريف الألماني " Jobert Feuler " سنة " 1905 السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس منها هو الحصول على الاستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة2."

-تعريف الأستاذ" هونز كينز "رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين، جاء فيه" مجموع العلاقات التي تترتب على سفر أو إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة و طالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يوفر ربحا لهذا الأجنبي3"

كما تنقسم السياحة حسب نوعية المنتج السياحي إلى سياحة ترفيهية وثقافية ودينية وعلاجية، والسياحة بأنواعها المختلفة ترتكز على عدة مقومات تشمل المنتج السياحي والمصادر البشرية والإدارة والتمويل والتسويق.

ونتيجة لازدياد الطلب على ارتياد المواقع التراثية العمرانية من قبل القطاع السياحي أصبحت هنالك حاجة ماسة من قبل الدول المختلفة والتي تعتمد على السياحة كمصدر رئيسي وهام للاقتصاد الوطني أن تعمل على تطوير منتجها السياحي وزيادة مكتسباتها من الصناعة السياحية من خلال تنمية هذه المواقع التاريخية التراثية، مما أدى إلى ظهور العديد من التحديات والمعوقات لعملية

التنمية والتطوير لهذه المواقع ومن خلال ما سيأتي سيتم التطرق إلى التنمية السياحية لمواقع التراث العمراني بكونه من أهم عناصر السياحة الثقافية والى المشاكل التي تواجه عملية التنمية لهذه المواقع.

- **إشكالية البحث:**

إن الإشكالية المطروحة خلال هذا البحث والتي سنحاول الإجابة عنها، هي كيف يمكن استغلال المؤهلات التاريخية، العمرانية، التراثية والثقافية بالمغرب من أجل تطوير القطاع السياحي ورد الاعتبار للتراث الثقافي بالمنطقة، وكذلك كيف يمكن إقامة علاقة تكاملية تفاعلية بين التراث والنشاط السياحي ولفت الانتباه للمواقع التاريخية بالمنطقة وإعطائها القيمة المستحقة، وذلك للوصول إلى تنمية محلية شاملة.

وكذلك فإن الحفاظ على التراث الثقافي يعني البحث عن أصالة الماضي وتأصيلها في الحاضر ولكن بما يتوافق متطلبات واحتياجات الأجيال القادمة، ويناقش البحث اشكالية تفعيل القيم التاريخية والثقافية في المناطق التراثية وجعل القطاع السياحي أحد الروافد الأساسية والاقتصادية لتثمين وصيانة المواقع الأثرية، وبالتالي المساهمة في تنمية المنطقة.

وبهذا فالبحث سيحاول إجابتنا على مجموعة من الأسئلة أهمها:

- ما هي أبرز المآثر العمرانية والتاريخية بالمغرب؟
- أهم المحطات التاريخية بالمغرب؟
- ماذا يميزه تراثيا وثقافياً؟
- أي دور للمؤهلات الثقافية والتاريخية في تطوير السياحة ؟
- ما علاقة المقومات التاريخية بالقطاع السياحي؟
- ما هي أبر المخططات الوطنية المساهمة في إنعاش القطاع السياحي بالمغرب؟
- كيف يمكن للسياحة أن تساهم في الحفاظ على الموروث الثقافي المادي واللامادي؟
- كيف يمكن تقنين الزيارات السياحية للمناطق التاريخية والمحافظة على المحيط التاريخي للمنطقة؟
- كيف يمكن للتراث الثقافي الاستفادة من المردود الاقتصادي للسياحة؟
- وكيف يمكن ضمان تنمية محلية من خلال تطوير القطاع السياحي واستغلال التراث الثقافي؟

- **فرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الأولى:**

-تعتبر المؤهلات الثقافية والتاريخية التي يتوفر عليها المغرب إحدى الآليات الأساسية التي يمكن المراهنة عليها لتأهيل القطاع السياحي وتحقيق نوع من التنمية الاقتصادية والمساهمة في الرفع من الدخل العام وتحسين عيش الساكنة.

- **الفرضية الثانية:**

- إن التحولات السريعة والعميقة التي يعرف القطاع السياحي بسبب ازدياد الرغبة في السفر والاستمتاع، ستساهم في الرفع من مستوى عيش الساكنة المحلية بالمناطق التاريخية والمواقع الأثرية.

- يؤدي ضعف البنية التحتية والفوقية للقطاع السياحي، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة سياحية متميزة تسمح بالتحكم في تسيير القطاع السياحي، إلى ضعف نصيب المغرب من الاستثمارات السياحية عبر جميع المخططات التنموية.

- **الفرضية الثالثة:**

-غياب علاقة تفاعلية بين القطاع السياحي والموروث الثقافي والتاريخي والأنشطة المدرة للدخل التي تجمع الطرفين، وبالتالي فهناك غياب واضح للمردود الاقتصادي بالمواقع الثقافية والتاريخية، وبالتالي ضعف في التنمية المحلية وحماية وتطوير المواقع الأثرية.

- **أهداف البحث:**

تتجلى أهداف البحث في النقط التالية:

- التعريف بالقطاع السياحي بالمغرب
- رصد أهم المعالم التاريخية والثقافية بالمغرب
- رصد وتقديم المخططات الوطنية المبرمجة لتطوير القطاع السياحي
- تحديد الاطار التاريخي والبحث في جدور أهم المعالم بالمغرب
- إبراز أهمية التراث العمراني المادي واللامادي في إنعاش السياحة
- توضيح العلاقة التفاعلية بين الموروث الثقافي والقطاع السياحي
- وضع ورصد أهم المؤشرات من أجل تحقيق تنمية شاملة عن طريق القطاع السياحي والتراث.

- **أهمية الدراسة:**

نظرا للموقع الجغرافي الهام الذي يحظى به المغرب، وكذلك كونه محطة تاريخية كبرى تزخر بعدد كبير من المكونات الطبيعية والثقافية التراثية المهمة والتاريخ العريق الذي شهده عبر العصور، فالمغرب

يعتبر ذو أهمية تاريخية وثقافية بكل مكوناته التاريخية والجغرافية والتراثية. وبالتالي فأمية الدراسة تتجلى في رصد والتعريف بالقطاع السياحي بالمغرب وتحقيق علاقة تفاعلية اقتصادية بينه وبين التراث الثقافي والطبيعي من اجب تحقيق تنمية محلية بالمغرب.

- **منهج الدراسة:**

-المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف كل المكونات التراثية والسياحية بالمنطقة وابراز مؤهلات المغرب.

-المنهج التاريخي: من خلال البحث في الجدور التاريخية للمغرب ورصد تاريخ اهم المقومات التراثية.

I. تثمين التراث الثقافي رهان قوي بالنسبة للتنمية المحلية:

إن ثنائية العلاقة بين "التراث والسياحة " أو "التراث والتنمية" ظلت ولفترات طويلة محط جدال ونقاش بين العديد من الباحثين والمتخصصين، فمنهم من يدافع عن أولوية المنفعة الاقتصادية على التشبث بالتقاليد والثقافة المحلية (أمارتيا سن 2000) " إن الأفضل للأمة أن تكون غنية سعيدة عن أن تكون فقيرة متشبثة بعاداتها وتقاليدها".4

ومنهم من يعتبر أن هذه الأخيرة أصبحت تشكل في العديد من البلدان موردا ترابيا، مصدرا لقيمة مضافة اقتصادية واجتماعية وثقافية وجمالية. ففي لندن مثلا الصناعة الثقافية تشكل قطاعا اقتصاديا حيويا يساهم ب % 50 من الناتج الداخلي الخام، ويشغل أكثر من % 60 من قوة العمل.5 صناعة تتأسس من خلال تعبئة وتثمين التراث الثقافي باعتباره طاقة وثروة كبيرين.

قد يعتقد البعض أن التراث نظرة ماضوية وجامدة، تعتمد على الترميم والصيانة والحفظ، لكن هذه نظرة ضيقة ومتجاوزة. فقد أصبح هذا الأخير يعتبر في العديد من البلدان موردا ترابيا يسمح بتحقيق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية وثقافية..، كما يمكن أن تساعد الأنشطة الثقافية على تنمية رأس المال الاجتماعي والإنساني، وتعزيز التطور الشخصي وزيادة الثقة بالنفس، وتحسين ظروف الحياة.

ومن هنا يتضح أن النظرة المتجهة نحو التراث تأخذ 3 اتجاهات:

أولا هناك من يعتبر التراث مخزونا ثمينا تركه السلف، يعكس الهوية الثقافية وطرق التفكير وتمثلات مبدعية للحياة. ومن خلال هذه المفاهيم يمكن فهم الحاضر عن طريق مساءلة هذا التراث، وتحديد الأبعاد التي يمكن نهجها لاستشراف المستقبل.

وهناك من يعتبره إبداع متجاوز يعود لفترة خلت، والبحث فيه يعتبر غير مجد، ويكرس لإحياء مفاهيم قد مضت. كما يعتبره هؤلاء بحث في ماض مدفون والتمسك بتقاليد ومرجعيات فانية لها تأثير معرفي معكوس.

ومن جهة ثالثة هناك من يربط التراث بعلاقة براغماتية نفعية، يحاول من خلاله المزج بين البعد التاريخي للتراث والمنفعة الاقتصادية التي يمكن انتاجها من خلال تشغيله. حيث يعتبر التراث مادة يمكن توظيفها في أنشطة مدرة للدخل، وذلك من خلال جعله أحد مقومات تحقيق الفرجة.

وتعتبر السياحة تجسيدا لهذه الديناميكية، خاصة وأنها توظف التراث ضمن منتجاتها الاستهلاكية، والاهتمام به من هذا الجانب يمكن أن يضمن له تحقيق الغايتين معا، من جهة الادماج ضمن مكونات الدورة الاقتصادية وجعله أحد عناصر الرواج السياحي، ومن جهة أخرى العمل على المحافظة عليه وصيانته.

فهل نحن واعون بأهمية التراث الثقافي، بما يمكن أن ينتجه من ثروات؟ وبضرورة تجاوز النظرة السائدة التي ترى فيه عنصرا مهما يدعم مقوماتنا التاريخية من خلال ما يجسده من معالم؟ هل تجاوزنا هذه النظرة إلى مستوى توظيف التراث الثقافي أو إعادة تعبئته في أنشطة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياحية؟ فهذا هو البعد الجديد في تعبئة التراث الثقافي، والضمانة لاستمرارية صيانته والحفاظ عليه، والسبيل لتحقيق تنمية شمولية ومستدامة.

ومن هذا المنطلق يكون تثمين التراث الثقافي رهان قوي بالنسبة للتنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال بعدين على الأقل:

- ✓ التراث كمورد التنمية المستدامة للمجالات: وذلك من خلال شكلين من المنافسة الترابية : الجودة الخاصة والقدرة على التجديد، بانتقاء بعض الموارد الترابية ومصاحبة نقلها وصيانتها واستثمارها ببعد اجتماعي وثقافي وهوياتي، وهو مسلسل سيساهم في انغراسها مجاليا وترقيتها إلى مورد تراثي. تضم هذه الفرضية فكرة أساسية مفادها أن التراث ليس بمورد عادي أو مورد اقتصادي محض بل يندرج في إطار الديناميات الترابية وفي تنظيمها.
- ✓ التراث في خدمة بناء المجالات (حدود، شبكات وبنيات) : ففي إطار جغرافي معقد، حيث يصعب ضبط خيوط التجانس التاريخي والجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يمكن للشبكات الإسهام في هيكلة التراب، انطلاقا من عناصر تراثية تشكل في حال تعبئتها بنية مشاريع التراب، وبدائل حقيقية للتنمية الترابية، التي تقتضي الانطلاق من مستويات ترابية أصغر بمواردها الترابية المحلية، وفاعليها المحليين، وخصوصياتها الثقافية، وذاكرتها الجماعية المشتركة، لتشكل حيزا ترابيا (territoire)قد يكون كتلة جبلية أو جماعة قروية ...

أصبح التراث الثقافي إذا يشكل عاملا إيجابيا بالنسبة للتنمية المحلية، إذ يمكنه أن يقوي الإحساس بالانتماء لمجال ترابي ما، ويساهم في توحيد الجهود وتآزرها، ويتيح إمكانية التعاون بين أفراد المجموعات البشرية التي تتقاسمه، ويشكل مصدرا لخلق أنشطة اقتصادية وثقافية واجتماعية، وهي عناصر تشكل دعامات حقيقية لأي تنمية شمولية ومستدامة.

II. تاريخ السياحة بالمغرب وأهم المؤهلات السياحية والتراثية:

1. المخططات السياحية الوطنية بالمغرب:

ارتبط ظهور التخطيط السياحي وتطوره وكذلك أهميته السياحية كظاهرة حضارية، سلوكية من ناحية وظاهرة اقتصادية اجتماعية من ناحية أخرى، وقد حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنساني بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظى بها في أي عصر من العصور السابقة، فقد نجني عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كما لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، الأمر الذي استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة بشكل سريع، وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبني أسلوب التخطيط السياحي كعمل متخصص يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع الأنشطة السياحية، ويعمل على تطويرها، والتخطيط عموما هو عملية منهجية ومستمرة لمستقبل القطاع.

وأكد المغرب على مر مختلف مخططاته الإنمائية، على أهمية وضرورة النهوض بالقطاع السياحي بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما حمل على عاتقه تطوير القدرة الاستيعابية، وتوسيع آفاق الأسواق السياحية، حتى يتمكن من تحقيق مبتغاه المتمثل في استقطاب 20 مليون سائح في أفق 2020.

✓ **السياحة في ظل الحماية:**

عملت سلطات الحماية الفرنسية منذ استقرارها بالمغرب على تنظيم قطاع السياحة، حيث صدر بتاريخ 1918/05/28، قرار للمقيم العام الفرنسي يتعلق بتنظيم السياحة.6حيث أوكل هذا القرار للمكاتب الاقتصادية التابعة لمديرية الفلاحة والتجارة والاستعمار مهمة دراسة كل المسائل المتعلقة بالقطاع السياحي سواء داخل المغرب أو بينه وبين الخارج، والبحث عن كل الوسائل الكفيلة بتنمية القطاع واقتراح كل الاجراءات الرامية إلى تحسين شروط نقل وتنقل وإقامة السياح.

وخلال مرحلة الحماية، اقتصرت حركة توافد السياح على عائلات المعمرين والموظفين المدنيين والعسكريين لسلطات الحماية الفرنسية والاسبانية وكذا عائلات جنود الحلفاء المتمركزين بالمغرب

من أمريكيين وبريطانيين، وهكذا ستشهد هذه المرحلة بداية تشييد فنادق كبرى (المامونية بمراكش، القصر الجامعي بفاس، باليما بالرباط، المنصور بالدار البيضاء) انخرطت في بنائها عدد من الشركات الكبرى كالشركة البحرية Paquet التي شيدت السلسلة الفندقية "مرحبا" على الواجهة الأطلسية بكل من الدار البيضاء، الجديدة، اسفي وأكادير، وكان الهدف من وراء هذه الخطوة توفير مقرات مريحة للأوروبيين وضمان انخراط رجال الأعمال الأوروبيين في الاستثمار بالقطاع السياحي، ونظرا للإمكانيات والمؤهلات السياحية التي يتوفر عليها المغرب، وموازاة مع هذا قام المعمرون في المناطق القروية ببناء مآوي وخصوصا بالأطلس المتوسط لإيواء السياح العابرين.7

- ✓ **المخطط الثنائي 1958 - 1959 :**

عرف المغرب التخطيط الاقتصادي منذ فترة الحماية، عندما وضعت السلطات الفرنسية مخططا رباعيا (1967/1954)، تلاه برنامج ثنائي 1958 /1959 بعد الاستقلال. وقد ركز المغرب في هذه الأخيرة على قطاعات الفلاحة والصناعة وتكوين الأطر. إلا أن هذين المخططين ظلا تجريبيين لأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لم يبدأ بشكل جدي إلا سنة 1959، عندما تم اعداد المخطط الخماسي 1960- 1964، حيث ستظهر البوادر الأولى للاهتمام بالقطاع السياحي.8

- ✓ **السياحة في بداية الاستقلال: مخطط خماسي 1960- 1964:**

كانت البنية الاقتصادية زمن الحماية تقوم وفق متطلبات المستوطنين الأجانب، على أساس الاقتصاد التكميلي للدولة المستعمرة وإبقاء المغاربة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية العتيقة. ومع مطلع الستينات، ظهرت ملامح إيجابية لبناء مغرب قوي ولإحداث القطيعة مع المرحلة الاستعمارية، حيث ثم وضع أول مخطط خماسي 1960- 1964، رمت استراتيجيته إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإقرار الاصلاحات الأولية، من خلال مباشرة الاصلاح الزراعي والعمل على تصنيع المغرب وجعل الصناعة الثقيلة النواة، والمحرك الأساسي لباقي القطاعات وإنشاء صناعات أولية تحويلية، كذلك إصلاح هياكل الدولة وتكوين الأطر الوطنية عن طريق سياسة تعليمية واسعة.9

- ✓ **المخطط الثلاثي 1967/1965:**

لقد كانت الدولة واعية منذ بداية الاستقلال بأهمية الامكانيات التي تتوفر عليها البلاد وقدرتها على المساهمة في تنمية القطاع الاقتصادي، إلا أنه لم يتم التفكير لأول مرة في رسم سياسة سياحية إلا انطلاقا من سنة 1965 التي شهدت إحداث أول وزارة للسياحة وتبني المخطط الثلاثي 1967/1965، الذي أدرج السياحة كأولوية للتنمية فرضتها حاجة المغرب لمورد للعملة الصعبة لضمان تمويل التجهيزات الأساسية وإنماء الاقتصاد الوطني، وكذا نظرا للإمكانيات السياحية الهامة المتاحة بالإضافة لعنصر القرب من أوروبا، كما أن مردودية القطاع السياحي بعدد من البلدان المتوسطية

ودوره في النمو الاقتصادي الملحوظ للتجارة الإسبانية، زادت من تدعيم الطابع الأولي للسياحة ببلادنا من خلال هذا المخطط الثلاثي الذي جعل من السياحة أولوية تمت ترجمتها على مستوى عدد من الاستثمارات العمومية السياحية، حيث لعبت الدولة دور المنعش السياحي وذلك بإنجاز عدد من الأوراش الكبرى المتعلقة بالمناطق التي شكلت ما سمي بمناطق التهيئة ذات الأولوية وعددها ستة وهي: طنجة- ما بين تطوان ورستينكا سمير-الحسيمة– أكادير– الجنوب- مدار المدن التاريخية العتيقة.10

✓ **المخطط الخماسي 1968_ 1972**

وبعد ذلك ثم إدراج المخطط الخماسي الثاني 1968_ 1972، حيث أعتبر أول مخطط عملي عرفه المغرب، لعبة ميزانية الدولة دورا مهما في تمويل مشاريعه، كما تجاوزت إنجازاته كل التوقعات، حيث حقق زيادة في الإنتاج الداخلي الإجمالي بلغت 28% في فترة سنوات المخطط الخمسة، ويبين الجدول التالي أهم النتائج المحصل عليها:11

	الأهداف	النتائج	النسبة المئوية للمنجزات
عدد السياح في سنة 1967	700000	500000	%71
الاستثمارات الخاصة بالتجهيز الأساسي (بملايين الدرهم)	57	42	74%
الاستثمارات الفندقية (بملايين الدرهم)	327	295	%90

جدول 1: أهم النتائج المحصل عليها في المخطط الخماسي 1968_ 1972.

✓ **المخطط الخماسي 1973-1977**

وكذلك عرفت بداية السبعينات، انطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني، بمخطط 1973-1977، بمشروع المغرب وتثمين المعادن المغربية، وقد احتفظ المخطط بالأولويات الثلاثة للمخطط الخماسي وهي الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر.

ورغم هذه المخططات إلا أن النشاطات السياحية عرفت نموا متواضعا يرجع أساسا لظرفية دولية صعبة ونقص في الإعلام والتنشيط السياحي، وبصفة عامة فإن أهداف المخطط لم تتحقق كلها، وهكذا فإن دخول السياح بلغ خلال سنوات المخطط 4,8 مليون سائح أي 91 % من التقديرات وبالمقابل فقد حصل ركود في عدد الليالي التي قضاها السياح بالمغرب، كما أن الطاقة الاستيعابية كانت ضعيفة.

أما عدد الأَسِرَّة الجديدة المُقَامَة البالغة 12205 سريرا لا تُمثِّل سوى 64 % من التقديرات، ويعود ذلك أساسا إلى تقاعس القطاع الخاص الذي كان عليه أن ينجز 78 % من البرنامج المقرر، أما العام فقد تجاوز ما كان متوقعا.12

- ✓ **المخطط الثلاثي 1978-1980**

كان أحد أهدافه هو تحويل القطاع الخاص إلى المنشط الأول للسياحة، وتحسين مجالات الاستقبال، وكذا تنويع المنتجات السياحية مع دعم برامج الانعاش السياحي، والزيادات في الاعتمادات المخصصة لدعم وتسويق المنتوج السياحي، وقد تم النهوض بالسياحة الداخلية وتنظيمها، مع توقع استقبال اكثر من 5 ملايين سائح أجنب عند نهاية المخطط. 13

- ✓ **المخطط الخماسي 1981- 1985:**

جاء بعدة قرارات مثل مواصلة القطاع العام لدعم التجهيزات الأساسية والعمل على توفير الرصيد العقاري السياحي والمساهمة في تهيئته وتزويده بالبنيات التحتية الضرورية، وإصدار قانون جديد للاستثمارات السياحية (قانون 1983)، وخوصصة بعض الوحدات الفندقية العمومية وشبه العمومية وتفويتها للقطاع الخاص، بهدف تحسين استغلالها ومردودها، في أفق استقبال 10 مليون سائح مع نهاية المخطط.14

- ✓ **فترة 1986-1987:**

تم اعتبارها كفترة تأملية ولم يكن للسلطات العمومية أي مخطط تستند عليه في سياستها السياحية، وإن استمر تنفيذ بعض البرامج من المخطط السابق والعمل بمزايا قانون الاستثمارات السياحية لسنة .151983

- ✓ **مخطط 1988- 1992:**

تواصل العمل خلال هذا المخطط بسياسة التقويم الهيكلي والخوصصة، وكان من بيت أهدافه تحسين جودة الخدمات السياحية عن طريق تكييف العروض السياحية لتستجيب للطلب الخارجي، وضمان المردودية الاقتصادية للاستثمارات السياحية عن طريق تحسين العروض وتنويع المنتوج السياحي وتوزيعه عبر مختلف جهات البلاد.

تشير التقديرات أن السياحة ستصبح في المستقبل القريب ظاهرة اقتصادية واجتماعية تمارس تأثيرا حاسما على مستقبل المجتمع الدولي، حيث ستكون من أهم الأنشطة الاقتصادية في العالم خاصة ونحن نلمس زيادة تنامي شخصية الفرد في المجتمع ورغبته في إشباع حاجياته غير المادية.

وإذا أدركنا أهمية السياحة الاقتصادية والاجتماعية من هذا المنظور، سندرك أهمية الدور الذي يتحتم على القطاع الخاص القيام به للحسم في قضية التنمية السياحية، والدولة باعتبارها المسؤول الأول عن رعاية شؤون السياحة وخدمتها وذلك بتوفير الأسباب المناخية اللازمة لها، سواء على الصعيد الإداري أو الفني أو على صعيد الامتيازات، وهي تقوم بواجبها هذا من أجل المصلحة الوطنية على مختلف القطاعات، كما تقوم بصورة أو بأخرى بخدمة القطاع الخاص للقيام بدوره في التنمية، رغم كل السلبيات الادارية التي تحملها معها. 16

- ✓ **مخطط 1993-1999:**

خلال عقد التسعينات شهد القطاع السياحي ركودا كبيرا، كما اخفقت معه المبادرة الخاصة، رغم صدور قانون جديد للاستثمارات السياحية منفصل عن قانون الاستثمارات الصناعية لسنة 1960، يهدف المشروع إلى تغطية كل الميادين التي تدخل في نطاق اهتمامات القطاع السياحي، وتوجيه المستثمرين طبقا لاختيارات المخططات التنموية الهادفة إلى تحقيق توازن جغرافي عادل للمنجزات السياحية.17

إذن فالدولة قامت منذ الستينات بالمبادرة الأولى في إنشاء وحدات فندقية على الصعيد الوطني استفادة الأقاليم النائية حينئذ بأكبر حصة منها، وتلت هذه المرحلة في أوائل الثمانينات إعلان الدولة للخواص مبادرتها لخوصصة تلك المؤسسات في مجال التسيير، وتم كراؤها لثلاث شركات سلسلات فندقية. ومنذ سنة 1994، بدأت الدولة في تطبيق خوصصة تلك المؤسسات بصفة نهائية، وبناء على الرؤيا الشمولية وعلى الدور الذي أوكل للسياحة كدعامة أساسية في التخطيطات التي رسمتها حكومة صاحب الجلالة في مجال التنمية، فقد اخدت السياحة وجها آخر متباينا جدا تجلى في تنمية قدرات مناطق متعددة واستغلالها مما مهد للقطاع الخاص بأن يلعب دورا حاسما لما سخر له في تبسيط المسطرة الإدارية المعمول بها في ميادين الاستثمارات السياحية وتعميم المزايا الضرائبية لقانون الاستثمار السياحي على كل الأنشطة التي ترمي بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى تنمية القطاع السياحي، وتنويع منتوجه وذلك بدعم الأقطاب الموجودة، وخلق أقطاب جديدة سعيا وراء ترسيخ جهوية حقيقية بتحسين ما نطمح إليه من تميز وخصوصية في عناصر العرض السياحي لمختلف مناطق بلادنا مع ما يستلزمه ذلك من توفير لكل البنيات السياحية على مختلف المستويات. وبفضل

هذه المعطيات أصبحت بلادنا تتبوأ المكانة اللائقة في القطاع السياحي وأصبح المغرب بلدا ذا السبق في هذا الميدان.18

ففي سنة 1999 حقق القطاع السياحي إيرادات بلغت حوالي 1.8 بليون دولار أمريكي، في حين بلغ عدد السياح الأجانب حوالي 2.6 مليون سائح في نفس العام محققا بذلك ارتفاعا يقارب حوالي 21 في المائة. واستطاع المغرب احتلال المرتبة 38 عالميا سنة 1999. ويعزى هذا التطور للسماح بالدخول للشركات السياحية الكبرى في سوق السياحة المغربية وخطة الحكومة الرامية الى زيادة الطاقة الاستيعابية بحوالي 50 ألف غرفة جديدة من اجل الوصول الى استقطاب حوالي 10 مليون سائح خلال سنة 2010. 19

- ✓ **المخطط الخماسي 2000-2004:**

من أهدافه إعطاء نفس جديد لقطاع السياحة للرفع من مساهماتها في تحقيق التنمية المنشودة، وذلك من خلال دعم المناطق السياحية، وإحداث وكالة عقارية سياحية لتوفير الرصيد العقاري السياحي، والرفع من الطاقة الإيوائية السياحية، وتقوية تواجد المنتوج المغربي في الأسواق السياحية مع الزيادة في السياح الوافدين.20

- ✓ **البرنامج التعاقدي 2010 لتدبير القطاع السياحي:**

خلال منتصف سنة 2000 قامت الفدرالية الوطنية للسياحة بتقديم البرنامج/التعاقد Contrat Programme2010/2000 تحت شعار " السياحة رؤية وتحديات وإرادة " وذلك بهدف إعطاء نفس جديد للسياحة وتحويل المغرب إلى أهم وجهات السياحة العالمية.

إلتزمت السلطات العمومية بالعمل بهذا البرنامج وبتخصيص الاعتمادات المالية الضرورية لإحداث التجهيزات الأساسية كالطرق والمطارات والموانئ وشبكات توزيع الماء والكهرباء والتطهير... إلخ. والتزمت أيضا بربط المحطات السياحية بالتجهيزات الأساسية الخارجية وبمختلف الأسواق السياحية، ودعم الأسطول الجوي والبحري وفتح الأسواق لترويج المنتوج السياحي بهدف جلب المزيد من السياح والعملة الصعبة ، والقضاء على البطالة ومضاعفة الناتج الخام للمواطنين ومحو مديونية الدولة... إلخ.

لم تقتصر أسباب عدم النهوض بالسياحة خلال المخططات السابقة على التكاليف المالية الباهظة لمختلف البرامج والمشاريع السياحية ، بل كان ذلك أيضا بسبب طبيعة هذه البرامج التي كانت ضخمة وغير عملية ويصعب تحقيقها، وكان الكثير منها مستوردا لا يناسب الأوضاع والحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد و المبادئ الثقافية للمجتمع المغربي، هذا بالإضافة إلى عدم الاستفادة من بعض

تجارب الدول القريبة بالضفة المقابلة شمال المتوسط ومن مختلف الدراسات التي تم إجراؤها حول مكامن ضعف مختلف مجالات القطاع السياحي ببلادنا.

استندت السياسة السياحية الجديدة 2010/2000 إلى دراسات ومعطيات إحصائية حول نتائج انعكاسات وتداعيات القطاع السياحي ببلادنا خلال العقود الماضية، وأشارت كذلك إلى بعض تجارب الدول المتوسطية المنافسة، وتضمنت هذه السياسة أهداف طموحة من بينها إحداث مجموعة من المحطات الشاطئية ، وإعادة هيكلة المحطات الشاطئية القديمة، ودعم الوجهات الثقافية لجلب 10 ملايين من السياح وحوالي 500 مليار درهم من العملة الصعبة في أفق سنة 2010 ... إلخ. 21

✓ **رؤية 2020:**

تضع "رؤية 2020" قضية التنمية المستدامة والبيئة على رأس الأولويات، مركزة بذلك على استثمار المؤهلات، والثروات الطبيعية، والثقافية، لفائدة النمو السوسيو اقتصادي لكل المناطق.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على ثماني مناطق ترابية، تمثل التناسق السياحي والجاذبية الضرورية لتموقع دولي، في هذا الإطار، سيتمحور العرض السياحي حول هذه الوجهات، لتثمين المؤهلات السياحية لكل المناطق. وهذا التقسيم، الذي لا ينحصر على الحواجز الإدارية، سيمكن الجهات من الاستفادة من كل مؤهلاتها: المواقع الطبيعية، والتراث الثقافي، والثقافة الحية، والموارد التي لم تستغل، وجردها واعتمادها كركائز أساسية في إطار الرؤية.

وتتمثل الخطوط الكبرى للاستراتيجية السياحية 2011 .2020، في أنها ستحدث ست وجهات سياحية جديدة، وإضافة 200 ألف سرير، وخلق 470 ألف منصب شغل، وتوظيف 100 مليار من الاستثمارات، ورفع العائدات السياحية من 60 مليار درهم، حاليا، إلى 140 مليار درهم، سنة 2020، بجلب حوالي 20 مليونا من السياح، وباختصار مضاعفة حجم القطاع السياحي، ما سيجعل المغرب ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى في العالم.

يرتكز البرنامج السياحي المعرف باسم "المخطط الأزرق 2020"، على مفهوم المحطات الساحلية المندمجة "الذكية"، الهادفة إلى خلق عرض مغربي تنافسي، على الصعيد الدولي. وكذلك إعادة الاعتبار للتراث المغربي والمدن العتيقة، وتعزيز فضاءات الاستقبال السياحي، والنهوض بالسياحة القروية التي تعد واجهة لترويج المنتجات المحلية.

وبهذا فقد عرف قطاع السياحة في المغرب خلال السنوات القليلة الماضية تطورا ملحوظا، وأضحى المغرب إحدى المحطات الرئيسية للاستقطاب السياحي العالمي. وإذا كان هذا القطاع قد اعتمد اعتمادا كليا على السياح الأوروبيين فقد اتجه الاهتمام بشكل لافت نحو سوق السياحة العربية.

وتنبع الأهمية المتزايدة للمغرب كوجهة سياحية مفضلة لدى الكثيرين من هواة السفر والترحال لاغتنائه بثروات طبيعية غاية في التنوع بحيث توفر للراغب في التمتع بها قاعدة عريضة من الخيارات، فإحاطته بالبحر المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب خلقت فيه تنوعا طبيعيا فريدا ."

ويجد المرء جبال أطلس الشاهقة والشريط الساحلي المعتدل المناخ والمناطق الصحراوية في الجنوب الشرقي جنبا إلى جنب في تناغم رائع، وقد وفر هذا الواقع لقطاع السياحة المغربي العديد من المزايا من أهمها التنوع السياحي كالسياحة الساحلية والجبلية والصحراوية والعائلية والعلاجية والثقافية وغيرها22.

من خلال المخططات السابقة يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- اهمال مطلق للسياحة الى حدود سنة 1965، مما يوضح أم مشروع دولة الاستقلال لم يكن متبلورا بالشكل الكافي، رغم أن عدة تجارب دولية ناجحة سبقتنا وكانت ستكون نافعة لنا.
- الاهتمام الذي انطلق منذ 1965 الى التسعينات كان مجرد شارات لأن ترديد السياحة كان بالكلام فقط، واقتصر الفعل على بناء مشاريع مكلفة دون دراسة توقعية لآفاقها المستقبلية والدولية مما جعلها في أزمة اليوم.
- التعطل التاريخي وهدر الزمن: رغم المناداة بالبحث السياحي منذ مدة ورغم تعدد جامعاتنا، لازال عدد الأبحاث التطبيقية قليل ولازال التعامل الفعلي معها غامض.
- ومرحلة الوعي: هي بعد سنة 1994 والتي خلالها بدأ التفكير لأول مرة في وضع تصميم مديري للسياحة.23

2 - المؤهلات السياحية والتراثية:

يتوفر المغرب على إمكانيات سياحية طبيعية وحضارية على درجة كبيرة من الأهمية ساعدته على تطوير قطاعه السياحي، وعلى استقطاب السياحة الإقليمية والدولية. وتظهر هذه الإمكانيات في العناصر التالية[24]:

أولا، المقومات الطبيعية:

يتمتع المغرب بموقع جغرافي مهم، إذ يقع شمال غرب القارة الإفريقية، ويتميز بواجهتين بحريتين المحيط الأطلسي في الغرب والبحر المتوسط في الشمال، ويعتبر موقعه الاستراتيجي من بين المقومات الطبيعية الهامة، إضافة إلى شريط ساحلي يمتد على طول 3500 كيلومتر، توفر للزائر إمكانية ممارسة هواياته في السباحة والترهة وصيد الأسماك.

كما تتخلل مساحته سلاسل جبلية، تتمثل في سلسلة الأطلس الكبير، إذ يمثل جبل "طوبقال" أعلى قمة في هذه السلسلة (4165 مترا)، وهي أعلى قمة جبلية في الوطن العربي وجبال "الريف" التي تعرف بالأطلس الساحلي، على شكل أقواس واسعة، أعلى قمة بها جبل "تدرغين" (2465 مترا في الوسط و 1800مترا في الشرق).

تمثل هذه المناظر الطبيعية لوحة من إبداع الخالق، تهيئ للسياح ولمحبي هذا المنتوج السياحي رؤية غابات الصنوبر والبلوط والأرز والمحطات الجبلية العليا المكسوة بالثلوج، وممارسة بعض هواياتهم كتسلق الجبال والتزحلق على الثلوج.

وتقع بين هذه الجبال سهولا، منها" سهل وادي دراع "، سهل وادي سوس"،" سهل مراكش"، "سهل تادلا"،" سهل فاس "و"مكناس ."تتخلل هذه السهول سبخات من أهمها " سبخة تاه "التي تنحدر إلى ما دون مستوى سطح البحر بما يعادل 55 مترا).

كما يحظى المغرب بشبكة من الأنهار المهمة التي تتكون من الروافد المائية الجبلية المنحدرة نحو المحيط الأطلسي والبحر المتوسط .من أهم هذه الأنهار" نهر سبو"،" نهر أم الربيع"،" نهر بورقراق"، "نهر سوس"، و"نهر ملوية"، وتتميز هذه الأنهار بدوام جريانها على طول فصول السنة.

وتشمل أراضي المغرب على صحراء، تمتد وراء سلسلة الأطلس الصغير جنوبا، تتميز بجفافها وبرمالها وواحاتها المتناثرة عبر مساحتها الصحراوية .وتعتبر الصحراء أحد المنتوجات السياحية التي يسعى المغرب إلى تطويرها وتحسين مستوى الخدمات بها، لتلبية حاجيات طالبي هذا النمط السياحي.

ثانيا، المقومات الحضارية والتاريخية:

إلى جانب هذا الكم من المقومات الطبيعية التي يتوفر عليها المغرب، فإنه يتربع على قمة هذه الثروة السياحية الطبيعية توافر تراث ثقافي وحضاري، يدل على أصالة الحضارة المغربية، التي تعود إلى عهود غابرة، تعكس أمجاد وحضارات عريقة، كالحضارة الرومانية والفنيقية والإسلامية .كما تشمل هذه الثروة حرفا ومهارات تقليدية وعادات وفنون، تميز المجتمع المغربي وطبيعة المنطقة التي يعيش بها. إن التراث الثقافي والحضاري للمغرب يعود جذوره إلى ما قبل التاريخ .ابتداء من العصر الحجري، أي بحوالي 700 ألف سنة إلى 3000 سنة قبل الميلاد. ومن أهم المآثر التاريخية والأثرية التي تميز هذه الفترة "مقالع طوما " [25]التي يرجع تاريخها إلى حوالي 400 ألف سنة قبل الميلاد .وأيضا" جبل يغود" [26] الذي تم به اكتشاف حفريات تمثل بقايا لأول إنسان عاقل عثر عليه بمنطقة الشرق الأوسط. وثمة "دار السلطان 2 "[27] التي يعود تاريخها إلى العصر الحجري وتم العثور فيها على بقايا جمجمة إنسان عاقل سنة 1975 أما " مغارة تافوغالت" [28] فتشمل حفرياتها بقايا الهياكل العظمية والأدوات الحجرية

والعظمية، وحلي وبقايا عظام الحيوانات يعود تاريخها إلى الحضارة" الإيبروموريزية 21900) "سنة إلى 10800سنة قبل الميلاد .(وثم" نقوشا صخرية "إذ تعتبر المغرب من الدول الغنية بهذا النوع من النقوش المنتشرة في عدد من مناطقه، مثل منطقة جبال الأطلس، المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية .ومن أهم مواقعها" أوكيمدن "و"ياكورت "و"غات[29] " وغيرها من المواقع التي تتواجد بالمغرب والتي تعكس تاريخ هذا البلد منذ القدم.

كما يتوفر المغرب على مواقع أثرية غنية أخرى تعود إلى فترة ما قبل الإسلام، منها" موقع ثمودة" ويعود تسمية هذا الموقع إلى نقش لاتيني عثر عليه علماء الآثاربهذا الموقع تحمل اسم" ثمودة "[30] والتي تم توطينها به . في حين يمثل" موقع كوطا " [31]مجمعا صناعيا خاصا بتمليح السمك، يعود تاريخه إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وقد عرف هذا النشاط تطورا كبيرا في عهد الملك" يوبا الثاني "وابنه" بتوليمي " مما أدى إلى ظهور صناعات أخرى كاستخراج مادة الملح ومادة التلوين الأرجوانية التي جسدت شهرة "يوبا الثاني." أما موقع الأقواس الأثري[32] "فيشمل حفريات لبقايا أثرية تم الكشف عنها من آثار تجمع سكني وأخرى لمصانع الخزف، يعود تاريخها إلى الفترة" البونية المورية "خلال القرن السادس والقرن الأول قبل الميلاد .كما يعتبر "موقع زليل " [33]إحدى المستعمرات الثلاثة للإمبراطور الروماني" أغسطس " في المملكة المورية ما بين 33سنة و25 سنة قبل الميلاد .إضافة إلى" موقع موكادور "[34] الذي يوجد قرب مدينة" الصويرة"، وهو عبارة عن جزيرة صغيرة، تمثل أهم المواقع الفينيقية غرب البحر المتوسط . ومواقع أخرى كثيرة لها أهميتها التاريخية والحضارية في التراث المادي المغربي، منها" موقع وليلي "[35] الذي تم تسجيله تراثا عالميا في عام 1997 ، ويعد من المدن الرئيسية لموريتانيا الطنجية، بنيت في القرن الثالث قبل الميلاد.

إضافة إلى ما يتوفر عليه المغرب من مقومات تاريخية عن الحضارات التي تعاقبت على هذا البلد والتي تعود إلى فترات ما قبل التاريخ وقبل الإسلام، فإن إمكانياته من آثار ومعالم الحضارة الإسلامية وعن تاريخ المغرب الإسلامي لا تقل أهمية عن سابقاتها، ويشهد على ذلك العديد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية الإسلامية، من بينها" موقع القصر الصغير " [36]الذي يعود تاريخه إلى الفترة الممتدة بين القرنين الثاني عشر إلى غاية الرابع عشر الميلادي، تشمل حفرياته بقايا أثرية، تتمثل في مسجد ومركز تجاري وحمام تشهد عن عظمة الدولة المرينية. في حين يرتبط تاريخ " موقع بليونش[37] " بتاريخ المدينة "سبتة " الإسلامية التي كانت تمثل منتزها لسكانها خلال القرن الثاني عشر الميلادي. وثمة" قصبة المهدية "[38] التي تم بنائها على منحدر صخري، ولا زالت أطلال أسوارها ظاهرة على الساحل الأطلسي . وأيضا" ضريح المعتمد بن عباد" [39] الذي يحتضن قبر الملك الشاعر" المعتمد بن عباد "وقبر زوجته "اعتماد الرميقية "وابنهما. ويدعم هذا الكم من التراث التاريخي والحضاري للمغرب رصيدا هاما من

المتاحف التي تحظى بإقبال واسع من مهتمي السياحة الثقافية .ومن أهم هذه المتاحف،" المتحف الإركيولوجي لتطوان "الذي تم تأسيسه عام 1939م، تعرض به بقايا إركيولوجية، معظمها في شكل حفريات أجريت بشمال المغرب ابتداء من بداية القرن العشرين .وثمة" المتحف الأثري بالرباط "الذي أنشئ في العشرينات من القرن الماضي، يقدم هذا المتحف لزائره تاريخ المغرب لفترات تاريخية بعيدة تعود إلى ما قبل التاريخ إلى غاية الفترة الإسلامية.

كما يحتضن المغرب مواقع أخرى معترفا بها من طرف منظمة اليونسكو للتراث العالمي منذ بداية الثمانينات، حيث اعتبرت مدينة" فاس القديمة "من ضمن التراث العالمي عام 1981 باعتبارها من المدن التاريخية القديمة، حيث بنيت في القرن التاسع ميلادية، وعاشت أعظم فترات ازدهارها بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر عندما كانت عاصمة للدولة المرينية .احتضنت أقدم جامعة في العالم وتتميز بمدارسها العتيقة وبناياتها التاريخية ومساجدها .وتبقى مدينة" فاس العاصمة الثقافية والروحية للمملكة المغربية[40]". ويعتبر قصر آيت بن حدو" [41] نموذجا حيا لجمال الهندسة المعمارية الصحراوية بجنوب المغرب . أما مدينة" مراكش "فكانت مركزا سياسيا واقتصاديا وثقافيا في شمال إفريقيا والأندلس خلال حكم المرابطين للمغرب . إضافة إلى ذلك" ساحة جامع الفنا " بمراكش التي تعتبر تراثا غير مادي، يتمثل في جماعات من الأفراد يقدمون مهاراتهم في القصة والفكاهة للتعبير عن التراث الثقافي والحضاري للمغرب، وغيرها من المعالم التاريخية والعمرانية التي يتوفر عليها المغرب والتي تعتبر أهم المواقع السياحية بهذا البلد.

III. تثمين التراث الثقافي: مشروع قطب لاقتصاد التراث

تثمين وتعبئة التراث الثقافي في مشاريع تنموية هو الرهان الحقيقي لضمان صيانة واستدامة التراث والتنمية بمنطقة بني ملال. إذ أن تثمين الموارد التراثية الثقافية قد يطال ويؤثر في العديد من القطاعات: السياحة، الفلاحة، منتوجات الصناعة التقليدية ذات الجودة العالية ومهارات أخرى. كما أن تعبئة وتثمين التراث الثقافي ضرورة تقتضيها متطلبات صيانة الشخصية المحلية وتقوية الهوية، وكذا دينامية النسيج الاقتصادي المحلي بالمنطقة.

فنظرا لهذه الاعتبارات وغيرها، يمكن اعتبار التراث عامة والتراث الثقافي على وجه الخصوص، بعدا جديدا وعاملا أساسيا في التنمية الترابية. ويتطلب إدماجه على هذه المستويات العمل على بناء مشروع ترابي يأخذ بعين الاعتبار تعبئة الموارد القائمة والكامنة وانتهاز الفرص المتاحة، وكذا تجاوز الاكراهات ومواجه التحديات المستقبلية.

يطابق قطب اقتصاد التراث في المفهوم وفي العمق مع المشروع الترابي، فهو بناء يستعمل التراث ليس فقط كعناصر ثقافية أو سياحية، لكن كإمكانات مهمة لتنمية متجددة تستجيب لانتظارات المواطنين، وكرابط بين مجموع الأنشطة الاقتصادية المندرجة قصدا في العصرنة. وهو مسلسل يسعى إلى تركيز المبادرات المحلية في إطار شبكة من العلاقات والخدمات المتبادلة من أجل خلق تنمية اقتصادية. هذا بالإضافة لخلق فرص الشغل المرتبطة بتحسين إطار الحياة والبيئة.

ونابع كذلك من تزايد الاهتمام على الصعيدين الوطني والعالمي بالتراث كمورد ترابي يمكن أن يساهم في خلق أنشطة جديدة، وتقوية الشعور بالانتماء وترسيخ الهوية، وبالتالي بناء الحيز الترابي.

– على المستوى الوطني: نلمس هذا النزوع من خلال تطور مفهوم التراث ببلادنا، انطلاقا من الحوار الوطني حول إعداد التراب (2000)، والذي ساهم في إغناء مفهوم التراث بحيث أصبح يشمل بالإضافة للعناصر الثقافية والمعمارية و التاريخية، عناصر طبيعية من مشاهد وثروات بيئية ومنتجات ذات خصوصية محلية. تشكل في مجملها رهانا جديدا وأداة حاسمة لتحقيق التنمية.

– على المستوى العالمي: نلمس كذلك هذا الاهتمام انطلاقا من تجارب العديد من الدول فيما يخص تثمين وتعبئة التراث عامة والثقافي منه على وجه الخصوص في أنشطة اقتصادية وثقافية واجتماعية. خاصة بفرنسا التي تعتبر بلدا رائدا في هذا الميدان منذ بداية التسعينات، إذ نمت وتطورت بها العديد من مشاريع تثمين التراث منها: أقطاب اقتصاد التراث (بلد الألوان بسان سافان و فنون النار بليموج ثم قطب الرون لاقتصاد التراث...) وكذا مدن وبلدات الفن والتاريخ، والمنتزهات الطبيعية الجهوية والمتاحف الطبيعية والطرق الموضوعاتية...

فكلها مشاريع اتخذت من التراث منطلقا لها باعتباره موردا في حد ذاته، وليس مجرد أشياء ثقافية وتاريخية جامدة تستدعي الحماية والصيانة فقط. إذ تعتبر المورد الاساسي لبناء القطاع السياحي وبالتالي فتح باب الاستثمار والرفع من الاقتصاد الداخلي.

ويهدف المشروع بالأساس لتنويع مصادر دخل الساكنة المحلية خاصة المتواجدة بعين المكان أي بالمواقع التراثية والسياحية وتحسين مستوى وظروف عيشها، وبالتالي ضمان استقرارها بمجالها الترابي وإحساسها بالانتماء إليه والغيرة عليه، وذلك انطلاقا من:

• صيانة التراث وتوثيقه وترميمه والمحافظة عليه من خلال مجموعة من التدابير القانونية والتنظيمية والتقنية.

• تعبئة الموارد التراثية في أنشطة ثقافية واقتصادية واجتماعية.

• إحياء مكونات الثقافة المحلية من موسيقى وفنون شعبية و ذاكرة جماعية وعادات وتقاليد واستحضار التاريخ المحلي، من خلال دعم الأنشطة الثقافية من ندوات ولقاءات علمية ومهرجانات ومواسم دينية وثقافية.

• تعبئة الفاعلين المحليين في إطار تنظيمات محلية قوية، قادرة على رد الاعتبار لهذا المجال وتوجيه الاهتمام إليه.

• ضمان استفادة الساكنة بشكل مباشر من الموارد التراثية عن طريق إنعاش المبادرات المحلية ، وإنعاش السياحة بالمناطقة الثقافية والطبيعية.

• تشجيع ثقافة الابتكار والتجديد والقدرة على التكيف مع المستجدات ومسايرة التحولات الداخلية والخارجية.

- توعية سكان المناطق التراثية بأهمية هذه المواقع التاريخية ودور التراث في انعاش السياحة بالمنطقة مع تنظيم فرص الشغل والمهن الموازية الممارسة بهذه المواقع.

كما يسعى لتخفيف الضغط على الموارد القائمة بإقليم بني ملال، من خلال تنويعها وجرد وتعبئة الكامنة منها. هذا بالإضافة إلى بناء علاقة وطيدة بين الفاعلين وحيزهم الترابي، وتنظيمهم والعمل على تجاوز الخلافات فيما بينهم باعتبارهم يدبرون عنصرا ممتلكا من طرف الجميع بالشعور. ويهدف أيضا إلى تجاوز المسالك التقليدية في التفكير والتدبير.

IV. تحديد الرؤية الاستراتيجية التنموية لتدبير المواقع التراثية السياحية:

بنا على التحديات الكبرى التي يواجهها القطاع السياحي بالمغرب وبتبني مقاربة التدبير المندمج له، يمكننا تحديد مجموعة من الأهداف الرئيسية لتنميته، وتجميع العناصر الرئيسية لبلورة رؤية مستقبلية تنموية، فنقترح صياغة هذه الرؤية على الشكل التالي:[42]

1. المحاور الرئيسية لرؤية الاستراتيجية لتنموية:

يتضح أن الرؤية الاستراتيجية الهادفة الى تحقيق التنمية الترابية بتفاعل بين القطاع السياحي والمواقع التراثية يمكن أن يرتكز على ثلاثة أبعاد (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي) وهي الأبعاد الكبرى لتحقيق تنمية مستدامة. وبهذا نقترح أربع محاور أساسية لتحقيق التنمية المحلية:

المحور الأول: تحسين الظروف المعيشية وإعداد التراب:

من خلال الشق الأول للتنمية المستدامة المتعلق بالجانب الاجتماعي والذي يسعى لتوفير الظروف المثلى للعيش الكريم للإنسان يمكن من خلال التراث والسياحة تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- تنمية وتوفير عروض للخدمات الاجتماعية الأساسية، مناسبة للساكنة المحلية وكذلك للسياح.
- تنظيم احتلال المجال بشكل يضمن توازن بين المجالات المهيأة والمجالات الطبيعية، وفق مقاربة مندمجة. أي فتح المجال أمام ساكنة المناطق التراثية والسياحية من الاستفادة من هذه الفضاءات لخلق مشاريع مدرة للدخل في إطار منظم.
- تحسين العمليات العقارية على المناطق الطبيعية السياحية والتراثية، مع احترام الخصوصيات المعمارية التراثية.
- تثبيت والتعريف بهوية المشاهد الطبيعية العمرانية والثقافية بالمنطقة، عبر وسائل الاشهار.

المحور الثاني: تنمية الاقتصاد و إنعاش الشغل:

من خلال هذا المحور في شقه الثاني المتعلق بالجانب الاقتصادي يمكن تحقيقه عبر التالي:

- تعزيز الشغل والأنشطة المدرة للدخل داخل المناطق التراثية، من خلال فتح باب الاستثمار داخل الفضاءات التراثية.
- تنظيم التنمية بشكل يحفظ التوازن بين الأنشطة التقليدية والأنشطة الجديدة، أي المحافظة على الموروث التقليدي وصيانته وسط التجارة الجديدة العصرية.
- مصاحبة ومواكبة الخدمات الجديدة والحرف المرتبطة بالاقتصاد المحلي، عبر خلق معارض ومهرجانات وفضاءات للعرض.
- تشجيع ومواكبة الأنشطة التقليدية والمنتوجات الحلية التراثية.
- تعزيز الطاقة السياحية للمنطقة وذلك بتقوية بعد الاستدامة.
- تحسين ظروف العمل والمعيشة لسكان المناطق التراثية، من خلال توفير جميع الظروف الضرورية لممارسة الشغل السليم.
- تنمية وتنويع العرض السياحي بالمنطقة، عبر خلق انشطة سياحية وفتح المجال امام الاستثمارات الخارجية لاستثمار وتطوير القطاع السياحي,

المحور الثالث : حماية البيئة وتدبير المخاطر الطبيعية والتكيف مع المتغيرات المناخية:

هذا المحور الثالث للتنمية المستدامة المتعلق بالبيئة والهادف دائما إلى حمايتها واستدامتها من خلال:

- حماية وتثمين المناطق الطبيعية المتميزة بثروة تراثية (التنوع البيولوجي، المشاهد الطبيعية ...) من خلال المحافظة عليها عبر سن قوانين صارمة.

- تحديد شروط تثمين المناطق الطبيعية من خلال برمجة سياحية مستدامة مع تنظيم وتحديد مدة الارتياد.
- الأخذ بعين الاعتبار اقتصاد الموارد المائية والاهتمام باستهلاك المياه بالعيون الطبيعية مع الاخذ بعين الاعتبار المتطلبات السياحية، وخاصة من الاستغلال المفرط لهذه الموارد في القطاع الفلاحي.
- التخفيف من استهلاك الطاقة، عبر خلق طاقات متجددة طبيعية.
- تشجيع التنمية المتوازنة المتعلقة بالطاقات المتجددة خصوصا في المناطق السياحية.
- اعتماد استراتيجية مندمجة لتدبير المناطق الطبيعية ودمج الوقاية والحماية وفقا لتحليل الخاطر والرهانات.

المحور الرابع: الحكامة الترابية الجيدة:

- توفير الوسائل المادية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للتنمية، من خلال دعم المجالس المنتخبة.
- تعبئة وحشد القدرة الكبيرة على التدخل السريع من أجل تدبير المناطق السياحية والتراثية.
- تنشيط ومواكبة وتدعيم الرؤية الاستراتيجية للتنمية من خلال تفعيلها واعتماد محاورها الكبرى.
- المساهمة في إنشاء لجنة التدبير المندمج للمناطق السياحية بين مختلف الجماعات المحلية المكونة للمنطقة، من اجل العمل التشاركي الهادف.
- تقوية قدرات الموارد البشرية فيما يخص التدبير الفعال للمناطق التراثية والسياحية، وتعزيز الموارد البشرية المؤهلة والمكونة عبر فتح العديد من المؤسسات المعنية بالقطاع السياحي بكل شعبه.

تجسد هذه المقترحات العملية الرؤية التنموية التي ينبغي أن تكون عليها المنطقة مستقبلا، وتكتسي من جهة أخرى أهمية كبرى في تحقيق التفاعل بين المناطق التراثية والقطاع السياحي وفرص خلق التنمية المحلية. وهي تستجيب لمبادئ التدبير والتخطيط الفعال التي تجعل من المنطقة محطة سياحية جذابة وذات استقطاب سياحي فريد.

ويبدو من خلال تفحص كل هذه المقترحات بأن هناك ترابط بين كل مكونات التراث الطبيعي والثقافي بالقطاع السياحي وتفاعلهما واندماجهما يؤدي الى تحقيق تنمية محلية مستدامة.

– خاتمة :

بالرغم من أهمية المغرب التاريخية والثقافية والدينية على مستوى مجال الوطن العربي والعالمي، فإنها لا تزال تعاني من إهمال وتهميش ساهم في خلق نوع من التأخر، وكان له بالغ الأثر في تفاقم تدهور عناصر من التراث المحلي.

وأصبح الخلل يمس بشكل كبير الجانب البشري والإنساني. فرد الاعتبار لهذا المجال معناه رد الاعتبار لساكنة لها ثقافة ولها رصيد تاريخي وذاكرة جماعية غنية ومتنوعة، تشكل جزء من الذاكرة الوطنية وحمايتها ضرورة تقتضيها متطلبات صيانة الشخصية الوطنية وتدعيم أسس الثروة الوطنية.

فالتركيز على العنصر البشري في المسلسل التنموي معناه، بعث الهوية وإحياء الثقافة المحلية وما تزخر به من عناصر متنوعة من التراث الثقافي المادي والمعنوي، الذي يشكل موردا تراثيا قادرا على تحقيق قيمة مضافة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وايكولوجية.

يمكن للتراث الثقافي باعتباره موردا تراثيا أن يساهم بشكل وافر في بلوغ أهداف التنمية المنشودة. إلا أن هذه النظرة تصطدم بعوامل كبح مختلفة، منها:

- جهل آخذي القرار بالقيمة الاقتصاد للتراث الثقافي.
- اعتماد إجراءات تثير أحكاما مسبقة عن نجاح مشاريع تثمين التراث الثقافي.
- قلة وعي الساكنة المحلية بأهمية مواردها التراثية، وضرورة صيانتها والمحافظة عليها.
- استغلال فوضوي ومفرط لبعض المواقع والعناصر التراثية.

كما يمكن للتسيير اللاعقلاني للتراث عامة والتراث الثقافي خاصة، أن يؤدي إلى نتائج سلبية على:

- السكان: فقدان الهوية والشخصية المحلية وتدهور إطار الحياة العامة.

- التراث: التخوف من أن يصبح التراث شيئا عاديا، إذا ما ركز عليه بشكل كبير في كل المجالات، واعتباره موردا خصوصيا بالنسبة لها. حيث يمكن استغلاله بشكل غير منظم في الربح الاقتصادي في قطاع السياحة.

فالصيانة المندمجة للتراث الثقافي وتعبئته انطلاقا من أشكال مختلفة من التنظيم، تقتضي تجنيد الفاعلين وتحديد الإجراءات القانونية والتنظيمية والمالية لتدخلاتهم، وهو ما يمكن أن نسميه بشروط التعبئة المحلية والوطنية من أجل حفظ وتثمين التراث الثقافي. هذه الأخيرة التي تبقى رهينة بتحديد الصلاحيات، وتوزيع الأدوار، وضبط علاقات التشارك والتعاون والتعاقد بين الفاعلين، وتوفير الهياكل والمؤسسات القانونية والتنظيمية الملائمة، وتأهيل نظم التمويل لتواكب هذا التطور.

- **قائمة الهوامش:**

1 http://www.unesco.org

2 سالم حميد سالم/ سلمان طارق ، الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد 1، العدد 2، 2009، ص 4.

3 كامل محمود ، السياحة الحديثة علما و تطبيقا، الهيئة المصرية للكتاب 1975، مكتبة الاسكندرية - ص16

4 امارتيا سن 2000-التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 303 ، مايو 2004- منشورات المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب- الكويت، ص45

5 شارلز لاندري (2007) :لندن كمدينة إبداعية، سلسلة عالم المعرفة، الصناعات الإبداعية، ص30

6 Abderrahime Daoudi. ; L'organisation et la réglementation du tourisme au Maroc ; Edition Bennani- Rabat ; mai 1994 p 32

7 بوريش محمد: بحث نهاية الدراسة بسلك التكوين في التدبير الإداري تحت عنوان "السياسة السياحية الوطنية ورهانات 2010" ص 4-5

8 زهير عبد الله حسن، القطاع السياحي بالمغرب الواقع والآفاق. دراسة تحليلية نقدية مقارنة – شركة البيادر للنشر والتوزيع 1991. ص 24-31.

9 زهرو رضوان، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مقال تحت عنوان " رهانات وتحديات" -مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء عدد 13-14/ 2010 (الصفحة 2-3)

10بوريش محمد: بحث نهاية الدراسة بسلك التكوين في التدبير الإداري "السياسة السياحية الوطنية ورهانات 2010" ص5

11 التخطيط الخماسي 1968-1972 (الجزء الأول)، قسم التنسيق الاقتصادي والتخطيط بوزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الاطارات (الصفحة 18)

12 مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985 (الجزء الأول) -التوجهات والآفاق العامة للتنمية، مديرية التخطيط (الصفحة 109-110)

13 عمران اسماعيل ، التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات، نشر دار الأمان للنشر والتوزيع- الرباط 2004، ص:35.

14 بوحفاض ثريا ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا، تحت عنوان" المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بنسليمان، واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية – نوقشت بكلية الآداب بالرباط ، السنة الجامعية : 2009/2008 – ص 11

15 نفس المصدر السابق – ص 11

16 شرف كمال، وقائع ندوة من كتاب "السياحة في الميزان"دور القطاع الخاص في الإنعاش السياحي، جامعة المولى اسماعيل, كلية الآداب و العلوم الإنسانية مكناس- الإيداع الوطني: ت.د.م.د: 0851_2086 (الصفحة 8)

17 بوحفاض ثريا ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا، تحت عنوان" المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بنسليمان، واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية - السنة الجامعية : 2009/2008 – ص 11

18 كلمة مندوب السياحة: وقائع ندوة من كتاب "السياحة في الميزان"-جامعة المولى اسماعيل, كلية الآداب و العلوم الإنسانية مكناس -الإيداع الوطني : ت.د.م.د: 0851_2086 (الصفحة7، 8)

19 التوني ناجي ، تحت عنوان" دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية" منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت ماي 2001. ص 43

20 بوحفاض ثريا ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا، تحت عنوان" المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بنسليمان، واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية - السنة الجامعية : 2009/2008 – ص 12

21 عمران اسماعيل ، التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات، ج2- نشر دار الأمان للنشر والتوزيع- الرباط 2004.

22 الموقع الرسمي لوزارة السياحة المغربية - http://www.tourisme.gov.ma / تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 يناير 2019.

23 أبو العز عبد الفتاح ، المخططات والقوانين الوطنية ورهان التنمية السياحية- ندوة دولية: جهة تادلة ازيلال ورهان التنمية السياحية (30 أكتوبر 1998)- مطبعة النجاح 2001 – ص 106 / 107

24 عشي صليحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان: الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين المغرب، الجزائر وتونس، نوقشت جامعة باتنة بالجزائر سنة 2005. ص 38

[25] مقالع طوما :تقع هذه المقالع غرب الدار البيضاء، على بعد 8 كيلومتر، تم العثور فيها على بقايا ما يسمى" بالإنسان القائم) "فك سفلي، عظام الجمجمة، فك علوي)، كما يتضمن الموقع بقايا عظام حيوانات تعود إلى الفترة الأشولية) حوالي 700.000 سنة قبل الميلاد).

[26] جبل يغود :يقع بين مدينتي آسفي ومراكش، يعود تاريخ هذا الموقع إلى الفترة ما بين 120000إلى 40000 سنة قبل الميلاد، وترجع حفرياته إلى الفترة الموستيرية.

[27] دار السلطان :2 تقع هذه المغارة جنوب الرباط على الساحل الأطلسي تعود إلى الفترة العاتيرية بين 40000 سنة إلى 20000 سنة قبل الميلاد

[28] مغارة ثافوغالت :توجد هذه المغارة شرق المغرب على بعد 55 كلم شمال غرب وجدة .

[29] نقوش صخرية :يعود تاريخها إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد، تم اكتشافها سنة . 1948 يشكل" موقع أوكيمدن "أهم مواقعه إذ يبلغ علوه 2600مترا، ويعتبر قبلة مفضلة لدى السياح هواة رياضة التزحلق على الثلج ولمحبي الرياضات الجبلية.

[30] موقع ثمودة :يقع على بعد 5 كلم جنوب غرب مدينة تطوان، يرجع تاريخه إلى القرنيين الثاني والأول قبل الميلاد .أنظر، مواقع ما قبل الإسلام

[31] موقع كوطا :يوجد على بعد 10 كلم جنوب مدينة طنجة في منطقة محاذية لمغارات "هرقل "و"أشقار"

[32] موقع الأقواس الأثري :يتواجد هذا الموقع على بعد7 كلم شمال مدينة أصيلا على الساحل الأطلسي

[33] موقع زليل :يعرف هذا الموقع حاليا باسم" الدشر الجديد "بإقليم أصيلا، على بعد 13 كلم شرق هذه المدينة، ورد اسمه في دروس التاريخ باسم" يوليا كوسطنتينيا زليل"، تعود أقدم بناياته على الأقل إلى القرن الثاني قبل الميلاد.

[34] موقع موكادور :تدل بعض حفرياته على أن تاريخه يعود إلى النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد، سجل هذا الموقع تراثا عالميا عام 2001

[35] موقع وليلي :يوجد على بعد 3 كلم غرب مدينة" مولاي إدريس زرهون "يرجع تاريخه كما تدل إحدى حفرياته المتمثلة في" نقائش بونيقية" إلى القرن الثالث قبل الميلاد، كانت عاصمة الدولة الإدريسية ودفن بها مؤسسها" ادريس الأول.

[36] القصر الصغير :يقع هذا القصر بساحل البحر المتوسط، على بعد 35 كلم من الطريق الرابطة بين طنجة وتطوان، تم اكتشاف هذا الموقع عام 1972، حيث أسفرت نتائج البحث على وجود كنيسة مبنية على أنقاض مسجد ومنازل خاصة بنيت فوق أساسات إسلامية.

[37] موقع بليونش :تقع هذه المدينة الأثرية على بعد7 كلم غرب مدينة سبتة، على سفوح "جبل موسى".

[38] قصبة المهدية :توجد هذه المدينة يسار ضفة" نهر سبو "حوالي 30 كلم شرق مدينة" سلا".

[39] ضريح المعتمد بن عباد :يشكل هذ الضريح قبة مصغرة طبق الأصل للقبة الرابطية الموجودة" بمراكش"، تزينها بعض الأبيات الشعرية لهذا الملك الشاعر التي نظمها في رثاء حاله.

[40] مدينة فاس القديمة :تم نقل مقر العاصمة من هذه المدينة إلى" الرباط "عام 1912 م.

[41] قصر آيت بن حدو :يقع بإقليم" ورززات"، يمثل مجموعة عمرانية مبنية بالطين ومحاطة بسور دفاعي محصن بالأبراج سجل تراثا عالميا عام 1987م،

42 المهداوي ميمون : أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: " التنمية الترابية وآليات التدبير المندمج،)، نوقشت بتاريخ 2017/07/25 بجامعة محمد الاول بوجدة . ص 318